

في غايته على الهداية يجب عطا نفقة ذلاري العلماء
والفقهاء والمقاتلة وطلبية العلم والمفتين والفقراء
لإقامة مصلحة المسلمين وفي الغاية للاتفاق في إيفاء
أخبار الجزية مانصه وما خياها الإمام من الخراج وأهله
أهل الحرب للإمام والجزية يصرف في مصالح المسلمين كسائر
الثغور وبناء القناطر والجسور وتغطي قضاة المسلمين
وعلمائهم وعمالهم منه ما يكفيهم ويكفي أولادهم وكذلك
يُدفع منه أرزاق المقاتلة وذراريهم لأن هذا المال
وصل إلى المسلمين بلا قتال وموضعه بيت المال وكل
بيت المال معد لمصالح المسلمين وهذه الجهات مصاح
المسلمين فيصرف فيها انتهى ويجوز للسلطان أن يقرر
أرضاً أو نحوها ويجعلها مرسدة على تكية ونحوها على
ما فيها من الفقراء وطلبية العلم والمرضى لعاجزين
والقراء للقران العظيم وعلى المحتاحون اليه من كسوة
أوادوية وغير ذلك ويجوز أيضاً أن يرصد أرضاً ونحوها
على الواردين إلى تكية ونحوها من الفقراء واليتام
والأراامل ممن هم مستحقون في بيت مال المسلمين ويصح

ذلك

8
ذلك ويلزم ولا يجوز لأحد نقضه بل يجب إبقاؤه على
ما هو عليه اذ لا شبهة في صحة الأرصا من السلطان ونوابه
ويؤجر السلطان على ذلك لأن بيت المال أعد لمصالح المسلمين
فإذا أبدت على مصر وفه الشري ثاب لا سيما إذا كان
يخاف عليه أمر الجور الذين يصرفونه في غير مصر وفه الشري
فيكون قد منع من بحج منهم ويتصرف في ذلك انتهى **وقال**
الزيلعي يجب على الإمام أن يتق الله ويصرف من مال
بيت المال إلى من كان مستحقاً قدر حاجة عياله وأولاد
واتباعه وأن لا يصرف منه إلى من هو مستحق فيه كان
مانعاً للناس عن أخذ حقهم ومنع الإنسان عن حقه حرام
بالإجماع انتهى **وقال** في تنوير البصائر من له حق في بيت
المال وظفر ماله في بيت المال يجوز له أخذه ويكون
حلالاً انتهى **قال** بن بطال في شرح البخاري
يجب على السلطان أن يقضي دين الميت إذا لم يترك
وفاً إن كان دينه قدر ماله في بيت المال ولا يقدر
لما في البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا
فلورثته ومن ترك ديناً فعلى بيت مال وفي رواية